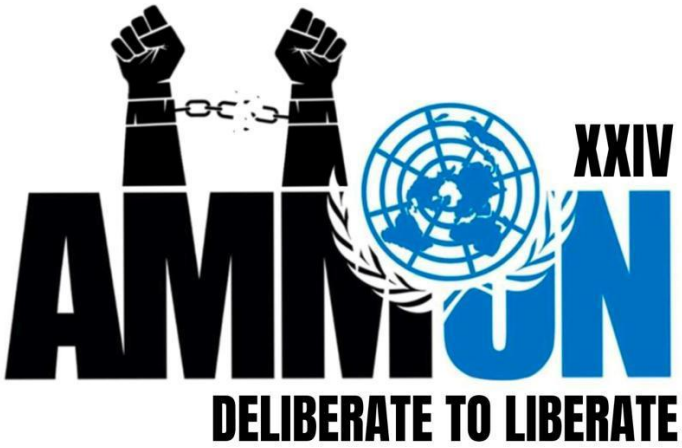

اللجنة العربية

تطورات الحالة الاقتصادية في ليبيا

(نائب الرئيس)

المقدمة

واجهت ليبيا مؤخرا العديد من المشاكل الاقتصادية، وذلك بسبب كثرة الاضطرابات السياسية والأمنية. فمنذ العام 2011، تضر الحالة الاقتصادية في ليبيا نتيجة انقسامات بين السلطات والحروب أهلية. فقد أدت الانقسامات بين السلطات المتنازعة إلى شل المؤسسات الدولية مثل البنك المركزي ووزارات المالية، مما أدى إلى خروج السياسات الاقتصادية الموحدة. وتسببت الحرب بانخفاض في انتاج النفط بشكل حاد، ما أثّر على الإرادة الحكومية التي تعتمد بشكل شبه الكامل على الصادرات النفطية. كما وتسببت هذه الحرب الأهلية بانخفاض الأمن في البلد، ما أدى إلى هروب الاستثمارات الأهلية والأجنبية بسبب عدم استقرار الاستثمارات والعملة الليبية، وذلك بسبب الدمار الشاسع التي تسببت بها الحرب. قام هروب الاستثمارات في المساهمة في رفع نسبة البطالة بين الشباب، ما ساهم في تضخم الأسعار. كل هذه الدوافع أدت إلى مشاكل عديدة لدى المواطنين الليبيين، فيواجه المواطن الليبي اليوم العديد من المشاكل الاقتصادية مثل: تضخم الأسعار، انخفاض قيمة الدينار، والنقص في السيولة المصرفية، ما أدى إلى ضعف القوة الشرائية وزيادة معدلات الفقر. كما أن ضعف الخدمات العامة كالكهرباء والمياه والتعليم والصحة ما أدى إلى تدهور المعيشة اليومية. كان هنالك محاولات لإصلاح مشكلة ليبيا الاقتصادية، ولكن تلك المحاولات لم تكن ناجحة بسبب الانقسام المؤسسي الذي لا يزال يعرقل مسار التطور الاقتصادي. الوضع الاقتصادي الصعب في ليبيا هو نتيجة مباشرة لسنوات من الاستعمار والتدخلات الخارجية والصراعات الداخلية، مما قيد قدرات الدولة على النهوض بنفسها. ومن خلال سعي الشعب الليبي للتحرر من الفساد والتبعية، يبدأ طريق "نتحرر لنحرر"، حيث تمثل الحرية الاقتصادية خطوة أساسية نحو تحرير الإرادة الوطنية. فالتحرر الحقيقي لا يكتمل إلا بتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتنمية المستدامة.

تعريف المصطلحات الأساسية

البرقة

البرقة هي منطقة تاريخية في شرق ليبيا. يقارب حجم البرقة حوالي 800000 كيلو متر مربع، وقد استولى الإيطاليون عليها، كما وأنها لعبة دورا كبير في الحرب الأهلية الليبية في عام 2011، حيث أنها كانت المركز الرئيسي للانتفاضة ضد القذافي.

الحروب الإيطالية السنوسية

الحروب الإيطالية السنوسية هي عبارة عن حربين حصلا بين المقومة الليبية والجيش الإيطالي، في محولة في تحرير ليبية من الاستعمار الإيطالي. قد خسرت المقاومة الليبية كلا الحربين، ما تسبب في العديد من الخسائر الإنسانية.

مؤشر التنمية البشرية

هو مقياس مركب وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يُستخدم لتقييم مستوى التنمية في الدول بناءً على ثلاثة أبعاد رئيسية: الصحة (متوسط العمر المتوقع)، التعليم (مستوى التحصيل العلمي)، ومستوى المعيشة (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي). يعكس المؤشر جودة حياة الأفراد ومدى تمتعهم بفرص الحياة الكريمة.

الناتج المحلي الإجمالي

القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تُنتَج داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية محددة، عادةً تكون سنة أو ربع سنة. يُستخدم كمؤشر رئيسي لقياس أداء الاقتصاد وحجم النشاط الاقتصادي في الدولة. هذه الوسيلة التي ستستخدم لمقارنة الحالة الاقتصادية في ليبيا عبر الزمن.

طرابلس

هي عاصمة ليبيا وأكبر مدنها، تقع في شمال غرب البلاد على ساحل البحر الأبيض المتوسط. تُعد مركزًا سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا هامًا، وتضم العديد من المعالم التاريخية والأسواق القديمة.

فزان

فزّان هي منطقة تاريخية تقع في جنوب غرب ليبيا، وتُعد واحدة من الأقاليم الثلاثة التقليدية في البلاد إلى جانب طرابلس وبرقة. تتميز بطبيعتها الصحراوية الغنية بالواحات، وكانت عبر التاريخ مركزًا مهمًا للتجارة عبر الصحراء، كما تضم مدنًا بارزة مثل سبها وغات ومرزق.

نظرة عامة

تعود جذور هذه المشكلة إلى زمن بعيد، والذي هو سنة 1950. فقد كانت ليبيا من أفقر الدول في العالم، وكانت تعتمد على الزراعة البسيطة، ورعي والصيد بشكل أساسي. وكان ذلك بسبب البنية التحتية الضعيفة في ليبيا بعد استقلالها من الاستعمار الإيطالي في عام 1951، فقد كان الاستعمار الإيطالي ضعيفا اقتصاديا. وبعد أن استقلت ليبيا، اكتشف النفط في أواخر الخمسينات. قام هذا الاكتشاف بدفع ليبيا لتصبح دولة تعتمد على عائدات النفط بشكل شبه الكامل. وبذلك فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير. وتسبب ذلك بارتفاع هائل في الاقتصاد الليبي، ولكن لم يكن هناك قاعدة إنتاجية سوى النفطية. وبسبب ذلك، فحين قامة الثور بعد عهد القذافي، والتباطؤ في إنتاج النفط، الاقتصاد الليبي الهش، الذي كان يعتمد بشكل كبير على إنتاج النفط تدهور، ما أدى إلى مشاكلة اقتصادية عديدة مثل انهيار الدولة المركزية، تراجع إنتاج النفط، واقتصاد غير مستقر.

السياق التاريخي

الاستعمار الإيطالي

استولى الاستعمار الإيطالي على ليبيا من السنوات 1911، إلى 1943. وبدء هذا الاستعمار من الحرب الإيطالية التركية، فقد استولت إيطاليا على المدن الساحلية مثل طربليس، بنغازي، درنة وطبرق من العثمانيين، ولاكن تعثرت في المناطق الداخلية بسبب مقاومة الشعوب والقبائل. ولاكن، ففي هذه الحرب، استمرت البرقة من قبل الايطاليين، ما بدء عهد الاستعمار الإيطالي في ليبيا.

ولاكن الليبيون لم يكونوا سعداء بالتغيير المفاجئ للنظام، ولهذا سبب، قرر الشعب الاحتجاج ضد الايطاليين والتعارك ضد الحكومة الجديدة. ومن أهم الشخصيات التي قادت الثورة ضد الإيطاليين هو عمر المختار. فقد عرف عمر بأنه أسد الصحراء بسبب شجاعته، فقد قام عمر بمواجهة القوات الإيطالية المستعمرة في السبعين من عمره، كما وأنه فاد العديد من الثورات ضد الاستعمار الإيطالي. عرف المختار ببراعته في استخدام أساليب حرب عصابات، مستفيدا من معرفته بالتضاريس ومهاراته في ركوب الخيل. وبسبب شجعته وعدم استلامه حتى مع عمره الكبير، فقد أصبح عمر المختار رمزا للمقاومة الليبية ومصدر الهام لهم. ولاكن الايطاليين كان عليهم الرد، فإن الثورة الليبية كادت أن تخرج عن السيطرة، فقررت الحكومة الإيطالية بالمحاربة ضد الثورة الليبية في محاولة في تهدئة الثورة. واستخدمت الحكومة طرق وحشية لمحاربة الثورة، مثل أساليب الأرض المشتعلة، والإعدامات الجماعية ومعسكرات الاعتقال وحتى غاز الخردل. اعتقل ما يقارب المئة ألف من سكان البرقة، وقتل ما يقارب 40,000، كما ودمرت الماشيات. كما وحصن الايطاليون الحدود لعزل مقاتلي المقاومة في البرقة. ولاكن ففي عام 1931، وبعد الحرب الإيطالية السنوسية الثانية، اعتقل قائد الثورة الليبية عمر المختار وقتل، ما تسبب في ضربة كبيرة، تجاه الثورة الليبية.

وبذلك، فقد استولت إيطالية على البرقة حتى الحرب العالمي الثانية. في الحرب العالمية الثالثة خسرت إيطاليا أراضيها للقوات المتحالفة، ما تسبب في ذهاب البرقة من استعمار إيطالي، إلى استعمار بريطاني في عام 1947. ولاكن ففي عام 1949 قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تصبح ليبيا بلدا مستقلة. وبناء على هذا القرار، تم

توحيد الأقاليم الليبية الثلاث، وهم البرقة، طربليس وفزان، وتأسيس نظام ملكي دستوري. وبذلك، فقد عيّن الملك إدريس الأول كملك ليبيا بقرار الجمعية الوطنية، وأعلن استقلال ليبيا في يوم 1951/12/24.

تسبب الاستعمار الإيطالي بالكثير من المشاكل الاقتصادية لليبيا. فقد دمّرت الماشيات، ما ضر الاقتصاد الليبي، فقد كانت ليبيا تعتمد على الزراعة كمصدر أساسي للحصول على المال. كما وأن الحروب الأهلية والمحولات الإيطالية المتوحشة في تهدئة المقاومين أزالت شعور الأمان والاستقرار في المجتمع اليبي، ما أدى إلى خروج المستثمرين وذوي الشركات من ليبيا، ما ضعف التطور والاقتصاد في ليبيا.

اكتشاف النفط

في عام 1955، أصدر الملك إدريس الأول قانون البترول في ليبيا، والذي صدر تحت إدارة دكتور أنيس قاسم. قام هذا القانون بوضع الإطار القانوني لاستكشاف وإنتاج وإدارة الموارد البترولية داخل ليبيا. وبسبب هذا القرار، بدأت شركات النفط الغربية بالبدء باستكشاف ليبيا لاحتياطات نفطية. وبعد أربعت سنين من الاستكشاف، اكتشف النفط بكميات تجارية في حقلة الزلطن وآمال في البرقة. وبذلك، وفي عام 1961، فقد بدأ تصدير النفط لأول مرة. وبعد ذلك، وفي عام 1969، فقد أصبحت ليبيا أكبر منتج للنفط في أفريقيا، ومن أكبر عشر دول مصدرة للنفط في العالم.

لقد قام اكتشاف النفط بإزالة الاعتماد على الزراعة واستبدالها بإنتاج النفط كمصدر أساسي للناتج المحلي الإجمالي، والعمالات الأجنبية. وبحلول منتصف الستينات، أصبح النفط يشكل أكثر من 90% من صادرات ليبيا، و70-80% من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع دخل الفرد في ليبيا من 35 دولار، إلى أكثر من 6000 دولار. كما وأن النفط قام بتمويل البنية التحتية الرئيسية مثل الطرق الرئيسية والمستشفيات والمدارس. كما وشهدت المراكز الحضرية الجديدة نموًا سريعًا، لا سيما طرابلس وبنغازي وأجدابيا. وتم تأسيس شركات وطنية مثل المؤسسة الوطنية للنفط في سبعينيات القرن الماضي لتأميم الإنتاج. ولاكن تسبب اكتشاف النفط بتراجع الصناعات التقليدية كالزراعة والرعي نتيجتا عن هجرة العمال الريفيين إلى المدن، الاعتماد المفرط على السلع المستوردة، وإهمال التخطيط الاقتصادي غير النفطي. كما وأن اكتشاف النفط سمح للقذافي بالارتفاع إلى السلطة، فقد قام النفط بتمويل انقلاب القذافي العسكري على الملك إدريس السنوسي.

عهد القذافي

كان ينظر إلى حكومة الملك إدريس على أنها فاسدة وغير فعالة، وكانت علاقاته الوثيقة مع الدول الغربية غير شعبية، وخاصة في سياق القومية العربية الصاعدة. ولذلك، وفي عام 1969، قام معمر القذافي بالارتفاع إلى السلطة، وذلك عن طريق قيادة انقلاب ليطيح الملك إدريس الأول. كان حكم القذافي مليء بالفساد، فكان نظام القذافي معروفًا بقمع المعارضة، مع ورود تقارير واسعة النطاق عن التعذيب والاحتجاز التعسفي والقتل خارج نطاق القضاء. وكان القذافي معروفا بأنه داعم للإرهاب، فقد أتهم نظام القذافي بدعم جماعات إرهابية مختلفة، وارتبط اسمه بعدة هجمات، بما في ذلك تفجير طائرة بان آم الرحلة 103 فوق لوكربي في اسكتلندا.

في فترت حكمه لليبيا، قام القذافي بتأميم النفط، وذلك عن طريق استولاء حكومة القذافي على صناعة النفط الليبية من الشركات الأجنبية، وهي خطوة أتاحت لليبيا الاستفادة المباشرة من مواردها الطبيعية. كما وأنه استُثمر جزء كبير من عائدات النفط في برامج اجتماعية، بما في ذلك الإسكان والرعاية الصحية والتعليم، مما أدى إلى تحسينات في هذه المجالات. أيضا، تسبب حكم القذافي بزيادة الدخل الفرد، فقد شهدت ليبيا ارتفاعًا ملحوظًا في دخل الفرد خلال حكم القذافي، حيث أفادت بعض المصادر بأنه وصل إلى خامس أعلى دخل في أفريقيا. كما وشهد مؤشر التنمية البشرية تحسنًا أيضًا، حيث وصل إلى أعلى مستوى في أفريقيا. ولاكن، فكانت هذه المكاسب مؤقت، فعلى الرغم من المكاسب الأولية، وُجهت انتقادات لسياسات القذافي الاقتصادية لعدم كفاءتها واستدامة أعمالها، كما وأدى دعم القذافي للجماعات المسلحة وسياسته الخارجية المناهضة للغرب إلى عزلة دولية وفرض عقوبات من الأمم المتحدة، لا سيما بعد تفجير لوكربي. أيضا، قد كان حكم القذافي معتمدا على النفط، فقد كان القذافي يستثمر في مجالات النفط، وتجاهل باقي الفرص الاقتصادية، ما جعل الاقتصاد الليبي عرضة لصدمات خارجية. كما وأن حكم القذافي الذي دعم الإرهاب خفض من شعور الأمان في المجتمع، ما أدى إلى خروج المستثمرين، ورفع فرص الحروب الأهلية، ما يضر استقرار البلد على مدى طويل.

ما بعد الثورة

في عام 2011، اكتفى المواطنون الليبيون من حكم القذافي الذي تسبب بالفساد، وبدء الشعب الليبي بالمظاهرة ضد نظام القذافي بطريقة الاحتجاجات السليمة، مستوحاة من الربيع العربي. ولاكن، فقد تطورت الأمور بسرعة إلى اشتباكات عنيفة مع قوات القذافي. ومنثم، فقد أنشأت القوات المناهضة للقذافي المجلس الوطني الانتقالي كهيئة حكم مؤقتة للمناطق الذي يسيطر عليها الثوار. وبذلك، فقد أجاز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فرض منطقة حظر جوي واتخاذ إجراءات عسكرية لحماية المدنيين، مما أدى إلى تدخل دولي بقيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وفي النهاية، ومع دعم النيتو، قد استولّت قوات الثورة على ليبيا، وقتل القذافي في سرت، والذي هو مسقط رأسه.

مع أن الحرب قامت بإزالة القذافي من مركز سلطة، إلّى أنها أدت إلى تعطيل إنتاج النفط الليبي بشدة، حيث انخفض إلى ما يقارب الصفر، مما تسبب في انكماش كبير في الاقتصاد. انخفض إنتاج النفط من 1.7 مليون برميل يوميًا في عام 2010 إلى أقل من 0.5 مليون برميل يوميًا خلال الصراع. أثر هذا الانخفاض في عائدات النفط بشكل كبير على مالية الحكومة والتجارة الخارجية. شهد الناتج المحلي الإجمالي الليبي انكماشًا كبيرًا في عام 2011، حيث تشير بعض التقديرات إلى انخفاض بأكثر من 50%. أدى الصراع إلى خسارة في الإمكانات الاقتصادية تقدر بنحو 783.4 مليار دينار ليبي من عام 2011 حتى يومنا هذا. كما وأثرت الحرب أيضًا على قطاعات أخرى مثل البناء والزراعة والتصنيع، مما أدى إلى تراجع أنشطتها. تعطلت التجارة الخارجية بشكل كبير، حيث واجهت كل من الصادرات والواردات انخفاضات كبيرة. ساهمت عودة العمال الأجانب وانخفاض

دخل المواطنين الليبيين في انخفاض الاستهلاك. كما فرضت الأمم المتحدة عقوبات على ليبيا، بما في ذلك تجميد الأصول والعقوبات، لمنع نظام القذافي من إساءة استخدام هذه الأموال.

الثورة الثاني

لقد قامة الثورة في عام 2011 بالتسبب بحكومة غير مستقرة، ما جعل العديد من الفصائل والعصابات بالقتال للوصول إلى مركز سلطة، وقام ذلك بالتسبب بحرب أهلية ثانية في عام 2014. في عام 2012، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 104.5% بسبب إعادة التركيز على إيجاد الاحتياطات النفطية بعد أن انخفض بحولي 60% في عام 2011. ولاكن تسببت الحرب الأهلية الثانية في ليبيا بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي مجددا في عام 2014. كما وتسببت هذه الحرب بانخفاض شديد في نسبة المستثمرين في ليبيا.

ليبيا الآن

اليوم، تعيش ليبيا في ظل من نجاحاتها الاقتصادية، فنسبة الناتج المحلي الإجمالي يقف على مجرد 65% من مجموعه قبل الحرب. ما زالت ليبيا تعتمد على العائدات النفطية، ما يجعلها عرضة لتقلب أسعار النفط العالمية وانقطاعات الإنتاج. ولاكن، فهناك بعض المحاولات لإصلاح الاقتصاد الليبي، فقد شاهد الاقتصاد الليبي انتعاشا قويا في عام 2023، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 12%، بسبب زيادة إنتاج النفط وتحسن الوضع الأمني. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد نموا إضافيا بنسبة 16.1% في عام 2025، مدفوعا بقطاع النفط. ولاكن، فعلى ليبيا مواجهة العديد من التحديات لإتمام استقرارها الاقتصادي، فإن على ليبيا حل مشكلتها السياسية، فمازالت تعاني ليبيا من عدم استقرار سياسي ما تزيد فرصة المشاكل الداخلية في البلد، وذلك لأنه لا يزال هناك انقسامات سياسية مستمرة ونزاعات بين الحكومات المتنافسة تشكل تحديات لتقدم ليبيا الاقتصادي. كما وأن ليبيا ما زالت تعتمد على العائدات النفطية بشكل شبه الكامل، ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط، ولذلك فإن على ليبيا تنويع مصادر الاقتصاد لديها. أيضا، فإن أيديولوجية القذافي مازالت حيّة في ليبيا، مع العصابات والفئات الإرهابية التي تحدث الكوارث العمليات الإرهابية، ما يزيد من التضخم النقدي وتضعيف فرصة الاستثمارات. كما وأن عليها تعزيز بنيتها التحتية، فإن اعتماد ليبيا على النفط، وتجاهل القذافي لباقي القطاعات النقدية بتضعيف بنية ليبيا التحتية، ويلعب هذا الضعف دور عائق في مسار ليبيا نحو الاستقرار الاقتصادي. كما وأن على ليبيا حل مشكلة الفقر لديها، وذلك من خلال حل مشكلة العدل الاقتصادي لدى شعبها، فقد خلقت المعارك الأهلية الليبية فجوة كبيرة بين الفقراء والأغنياء. أما بالنسبة لخطة لتحسين الاقتصاد الليبي، فإن على ليبيا التركيز على عكس التضخم الذي حصل لعملتها.

الأطراف الكبرى المتضمنة

المجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

لعب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دورًا هامًا في انتقال ليبيا إلى الاستقلال عن الحكم الإيطالي بعد الحرب العالمية الثانية. ورغم أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لم يحرر ليبيا مباشرةً من الاحتلال الإيطالي عسكريًا، إلا أنه سهّل إنهاء السيطرة الاستعمارية الإيطالية عبر الوسائل الدبلوماسية والسياسية، فقد قامت الأمم المتحدة بإصدار قرار يدعو إلى استقلال ليبيا من الاستعمار البريطاني. كما وقد أكد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على سلامة الشعب الليبي المعاكس لحكم القذافي من عقوباته، من خلال اتخاذ التدابير اللازمة، بما في ذلك فرض منطقة حظر جوي، لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المدنيين المعرضة لخطر الهجوم.

مجلس النواب الليبي

تأسس مجلس النواب الليبي في 2014 كهيئة تشريعية جديدة منتخبة، لكنه واجه رفضًا من بعض القوى السياسية والعسكرية، خصوصًا المؤتمر الوطني العام، ما أدى إلى تصاعد الصراع السياسي والعسكري. تمركز مجلس النواب في طبرق، ودعم حكومة موازية عن طريق "الجيش الوطني الليبي"، مما عمّق الانقسام بين الشرق والغرب الليبي. هذه الازدواجية في السلطة أدت إلى تفكك المؤسسات الاقتصادية الرئيسية، مثل البنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط، وأعاقت توحيد الميزانية العامة، وتسببت في تضارب السياسات النقدية والمالية. هذا الانقسام أثر بشكل مباشر على قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المؤتمر الوطني الليبي

ألقيت أحداث 2011 الشعبية الثورية في ليبيا بظلالها على المستقبل السياسي للبلاد. بالنظر إلى المؤتمر الوطني العام الذي قوبل بالتناقضات في أدائه البرلماني وبأدوار أزمات البرلمان والحكومة، يحظر عدم إغفال أن برامجه ربما تتسم بسذاجة التفكير البنيوي. ان حل الحكومة والبرلمان ضاعف من الفوضى السياسية التي بدأت نتيجة تفريغ الدستور والوطن. الحكومة المتصارعة لم تستطع السيطرة على الأوضاع. الاضطرابات السياسية وغياب الاستقرار أثرا سلبا على بقية القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي. فوق هذا التصور، الانشقاقات السياسية افسدت ظاهرة الحرب الاهلية التي تشهدها البلاد منذ 2014.

النيتو

لعب حلف شمال الأطلسي (الناتو) دورًا حاسمًا في انتفاضة عام 2011 التي أدت إلى سقوط معمر القذافي من خلال شن تدخل عسكري تحت ذريعة حماية المدنيين خلال الحرب الأهلية الليبية. بعد أن أذنت الأمم المتحدة بمنطقة حظر جوي بموجب القرار 1973، قاد الناتو تحالفًا دوليًا نفذ غارات جوية واسعة النطاق ضد قوات القذافي العسكرية، مستهدفًا الدبابات ومراكز الاتصالات وخطوط الإمداد. أضعفت هذه الضربات بشكل كبير قدرة القذافي على قمع قوات المتمردين وغيرت ميزان القوى لصالح المعارضة. في حين أن الناتو لم ينشر قوات

برية، إلا أن حملته الجوية المستمرة ودعمه اللوجستي كانا حاسمين في تمكين الجماعات المتمردة من التقدم والاستيلاء في النهاية على طرابلس، مما أدى إلى سقوط القذافي في أكتوبر 2011. ومع ذلك، فقد تعرض التدخل منذ ذلك الحين لانتقادات لافتقاره إلى خطة استقرار لما بعد الصراع، مما ساهم في استمرار التشرذم السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

الجدول الزمني للأحداث

التاريخ	الحدث
1911	تستولي إيطاليا على البرقة ومدن ساحلية عثمانية أخرى. تسبب ذلك ببداية الاستعمار الإيطالي، مما أدى إلى مقاومة مسلحة من الليبيين وفقدان السيادة الوطنية.
1931-1923	محاولات إيطاليا في تهدئة الثورة الليبية. تسبب ذلك بحملات عسكرية عنيفة أدت إلى مقتل آلاف الليبيين وتهجيرهم، مما خلف جروحًا اجتماعية عميقة.
1934	إيطاليا توحد طربلس، فزان وبرقة لتكون مستعمرة واحدة تدعا ليبيا الإيطالية. تسبب ذلك ببداية تشكُّل الهوية الوطنية الليبية تحت كيان إداري واحد، رغم استمرار الاحتلال.
1937	استثمار إيطاليا في البنية التحتية مثل الشوارع والمستشفيات. تسبب ذلك بالتحسّن من بعض الخدمات، ولكن كان الهدف منه خدمة المستوطنين الإيطاليين وتعزيز السيطرة الاستعمارية.
1947	تخسر إيطاليا الحرب العالمية الثانية للقوات المتحالفة، وتسلم الأراضي الليبية إلى بريطانية. تسبب ذلك بنهاية الاحتلال الإيطالي وبداية فترة

	وصاية وتمهيد للاستقلال، ولكن بقيت البلاد تحت إدارة أجنبية.
24 كانون الأول 1951	إعلان ليبيا كدولة مستقلة. تسبب ذلك بلحظة تاريخية؛ فقد أصبحت ليبيا أول دولة تستقل عبر الأمم المتحدة، مما فتح الباب لحكم محلي.
1955	إصدار قانون البترول. تسبب ذلك بوضع الإطار القانوني لاكتشاف واستثمار النفط، مما مهّد للازدهار الاقتصادي لاحقًا.
1959	اكتشاف كمية هائلة من احتياطات النفطية. تسبب ذلك بتحويل ليبيا إلى دولة غنية بالموارد، وزاد من أهميتها الجيوسياسية والاقتصادية.
1969	انقلاب معمر القذافي، وارتفاعه إلى القوة. أدى ذلك إلى تحول النظام إلى جمهوري اشتراكي، وتغيّر جذري في السياسات الداخلية والخارجية.
1973	طفرة نفط تساعد ليبيا في الاستثمار المزيد من المال نحو بنيتها التحتية. تسبب ذلك ببناء مشاريع ضخمة، مثل النهر الصناعي العظيم، لكن الفساد وسوء الإدارة قللا من الأثر الإيجابي.
1986	القصف الأميركي والعقوبات بسبب تأييد القذافي لمحاولات إرهابية، ما تسبب بعزل ليبيا دوليًا، وأدى إلى تدهور اقتصادي حاد وحرمان من التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي.
2003	يدفع القذافي تعويضا على انفجار لوكربي، وتعود ليبيا إلى الاقتصاد العالم. تسبب ذلك بتحسن العلاقات مع الغرب، وبدأت ليبيا تعود إلى التجارة الدولية وجذب الاستثمارات.

2011	الربيع العربي وقتل القذافي. تسبب ذلك بنهاية حكم طويل، ولكن الفراغ السياسي أدى إلى انقسام السلطة وانتشار السلاح وعدم الاستقرار.
2020-2014	حروب أهلية وتدهور في توريد النفط ما تسببت بانخفاض الإنتاج النفطي وفقدان السيطرة على الموارد الحيوية، مما تسبب في أزمة اقتصادية حادة.
2024-2020	وقف اطلاق النار ومحاولات في إصلاح النفط. تسبب ذلك بتحسّن تدريجي في استقرار قطاع النفط، ولكن التقدم هش ويعتمد على التوافق السياسي.
2025-2024	محادثات مستمرة حول عدم الاستقرار والإصلاح. تسبب ذلك باستمرار الانقسام السياسي يؤخر إعادة الإعمار، مع وجود محاولات دولية ومحلية لحل الأزمة.

محاولات لحل المشكلة

الحالة في ليبيا.16 يناير S/RES/2769.2025

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2769 بعنوان الحالة في ليبيا، ألذي صدر في يوم 16 يناير 2025 فرض مجموعة من التدابير الرامية إلى استقرار الاقتصاد في ليبيا. وأكد القرار حظر الأسلحة، وشدد على الالتزام الصارم من جانب جميع الدول، مع السماح باستثناءات محددة بدقة للمعدات غير الفتاكة ودعم المؤسسات الأمنية الليبية تحت إشراف الأمم المتحدة. ودعم القرار إعادة توحيد ليبيا من خلال السماح بالمساعدة الفنية

والتدريب لقوات الأمن، وأعفى بعض الأصول العسكرية المستخدمة بالتنسيق مع الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة إعفاءً مشروطًا. فيما يتعلق بالتدابير الاقتصادية، عزز القرار تجميد أصول الأفراد الذين يهددون السلام، لكنه استحدث آليات تسمح باستثمار أصول الهيئة الليبية للاستثمار المجمدة في ودائع لأجل منخفضة المخاطر وأدوات دخل ثابت، تحت رقابة دولية صارمة، للحفاظ على قيمتها للشعب الليبي. كما أدان القرار صادرات النفط غير المشروعة، ووسّع نطاق آليات التنفيذ لمعاقبة من يُمكّنون تجارة النفط في السوق السوداء، وشدد على ضرورة توحيد مؤسسات الدولة، مثل المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط. وكلّف القرار لجنة الخبراء بمراقبة الامتثال، ومدد ولايتها، ورحّب بالدعم الدولي لتعزيز الشفافية والمساءلة المالية والتعاون مع السلطات الليبية. وشدّد على الامتثال لحقوق الإنسان، وحثّ على حماية السكان المدنيين، ودعم تقدّم ليبيا نحو الانتخابات وتوحيد المؤسسات. وبشكل عام، استهدف القرار التهديدات المباشرة والإصلاحات الاقتصادية طويلة الأجل من خلال تشديد تطبيق العقوبات، مع تمكين ليبيا بحذر من استعادة السيطرة على أصولها المالية.

الحالة في ليبيا.2 يونيو S/RES/2684.2023

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2684 بعنوان الحالة في ليبيا، الذي صدر في يوم 2 يونيو 2023 مدد لمدة 12 شهرًا الإذن الممنوح سابقًا لتفتيش السفن في المياه الدولية قبالة ليبيا لضمان تنفيذ حظر الأسلحة المفروض على البلاد. وكلف القرار الأمين العام بتقديم تقريرين خلال فترة التنفيذ (عند ستة أشهر و11 شهرًا) لعرض تقدم التطبيق، مع التأكيد على بقاء المجلس معنيًا ومتابعًا بشكل نشط. ويدعم القرار العملية البحرية "EUNAVFOR MED IRINI" من خلال شرعنة التفتيش على السفن المشتبه في نقل أسلحة لأطراف ليبية، وقد اتخذ القرار بأغلبية 14 عضوًا مع امتناع روسيا عن التصويت.

الحالة في ليبيا. 12 يونيو S/RES/2357.2017

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2357 بعنوان الحالة في ليبيا، الذي صدر في يوم 12 يونيو 2017، مدد لمدة اثني عشر شهرًا التفويض الممنوح للدول والمنظمات الإقليمية لتفتيش السفن في أعالي البحار قبالة السواحل الليبية، في إطار تطبيق حظر الأسلحة المفروض على ليبيا بموجب القرار 1970 (2011). وقد أكد القرار على أهمية منع تهريب الأسلحة إلى الأطراف المتصارعة، وشدد على ضرورة احترام القانون الدولي أثناء تنفيذ عمليات التفتيش، مع الحفاظ على حقوق الدول والطرف الثالث. كما طالب الدول الأعضاء بإبلاغ مجلس الأمن بأي إجراءات تتخذ بموجب هذا القرار، وكلف الأمين العام بتقديم تقرير عن التنفيذ خلال أحد عشر شهرًا. وبشكل عام، يهدف القرار إلى تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى وقف تدفق الأسلحة إلى ليبيا، كخطوة نحو تقليل العنف ودعم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد.

الحلول المقترحة

تطوير البنية التحتية الليبية

من المشاكل الواضحة التي تؤثر على تطور ليبيا الاقتصادي هو ضعف البنية التحتية، فإن ضعف البنية التحتية تعيق الاستثمارات، وتزيد تكاليف النقل والإنتاج، كما وأنها تدهور الخدمات الأساسية وتقلل فرص العمل وتضر السياحة في البلد. ولذلك، فإن تطوير البنية التحتية الليبية خطوة أساسية في إصلاح الاقتصاد الليبي، فإنه يزيد فرص الاستثمار والعمل، ويقلل من تكاليف الشركات، ما يفيد الاقتصاد. ولفعل ذلك، فهناك العديد من الوسائل لتطوير البنية التحتية، فبإمكان ليبيا أن تزيد انفاق الحكومة على المشاريع التي تفيد البنية التحتية مثل الكهرباء والطرق، تفعيل الشركات الخاصة والعامة، المزيد من الطرق الأخرى.

تنويع الاقتصاد

إن اعتماد ليبيا الشبه الكامل على السلع النفطية يلعب دور عائق في مسارها في التطور الاقتصادي، فإن اعتماد ليبيا المفرط على السلع النفطية يجعلها عرضة لتغيرات في أسعار النفط، ما يجعل اقتصادها غير مستقر. لحل هذه المشكلة، على ليبيا تدخيل مصادر اقتصادية أخرى، لتقليل اعتمادها على النفط، وتزيد من استقرارها الاقتصادي بتخفيف عرضتها للتغيرات في أسعار النفط. فتستطيع ليبيا تطوير قطاع الطاقة المتجددة والاستفادة من مواردها الطبيعية، أو دعم القطاع الزراعي، أو تطوير قطاع السياحة، والمزيد من الطرق الأخرى.

عكس التضخم الذي حصل بعملتها

تسببت الحروب الأهلية والكوارث بتضخم كبير للدينار الليبي، وانهو من أكبر التحديات التي تواجهها ليبيا في مسارها إلى التطور الاقتصادي، فإن التضخم الذي حصل بالدينار الليبي مس معيشة المواطنين بشكل مباشر، ويتسبب التضخم بأحداث فجوة أكبر بين الغني والفقير، ورفع نسبة البطالة في ليبيا. لحل هذه المشكلة، تستطيع ليبيا أن توحيد السياسة النقدية بين الشرق والغرب لتقوية البنك المركزي واستعادة الثقة، مكافحة الفساد والإرهاب في البلد، فمع أن البلد ليست في حرب أهلية واضحة، إلى أنه مازال هناك عمليات إرهابية تأثر على قيمة الدينار الليبي، والعديد من الطرق الأخرى.

أسئلة توجيهية

1. ما هي الطرق الفعالة التي يمكن اتخاذها لتوحيد المؤسسات الاقتصادية الليبية مثل مصرف ليبيا المركزي ومؤسسة النفط الوطني؟

2. كيف يمكن تصميم آلية عادلة لتوزيع عوائد النفط بين جميع المناطق الليبية لتقليل التوترات وتحقيق العدالة الاقتصادية؟

3.كيف يمكن تحفيز القطاع الخاص الليبي ليلعب دورا أكبر في خلق الوظائف؟

4.ما هي الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها لتنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على النفط؟

5. ما هي الإصلاحات المطلوبة في النظام المصرفي لتسهيل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

6. كيف يمكن تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي وتحويله إلى اقتصاد منظم يدفع الضرائب ويساهم في الناتج المحلي؟

7. ما هي السياسات التي يجب تطبيقها لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مع الحفاظ على السيادة الاقتصادية؟

8. كيف يمكن تحسين البنية التحتية في ليبيا بما يخدم الاقتصاد المحلي؟

9. ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المناطق الحرة والموانئ في دعم التجارة وتحريك عجلة الاقتصاد؟

10. كيف يمكن إصلاح نظام الدعم الحكومي ليكون موجّهًا للفئات المحتاجة دون أن يرهق الميزانية العامة؟

11. ما هي الوسائل الفعالة لمكافحة الفساد في المؤسسات الاقتصادية؟

12. كيف يمكن توظيف الطاقات الشبابية في ليبيا بشكل منتج يساهم في النمو الاقتصادي؟

13. ما هي الخطط الممكنة لاستغلال الثروات الطبيعية الأخرى مثل الغاز والمعادن والمياه الجوفية؟

مصادر مفيدة

- https://www.worldbank.org/en/country/libya
- https://www.undp.org/libya
- https://www.transparency.org/en/search?CRAFT_CSRF_TOKEN=gFM-9pzSuIwrqaMIXqP75Mxh5Ss28VKtbdAMWl1gj03EXAMWHWKQaechap2qh97JdP-UZGn0zYqCA4BOVLIFxzijYygUBuB_iyxsXHVW-Ac%3D&query=libya
- https://www.oecd.org/en/publications/smes-in-libya-s-reconstruction_9789264264205-en.html
- https://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/1/10/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D8%AB%D8%B1-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8

التوثيق

"استمرار تعثر الاقتصاد الليبي.. الأسباب والحلول." *الجزيرة نت*, 10 Jan. 2018, www.aljazeera.net/ebusiness/2018/1/10/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8. Accessed 4 July 2025.

"Document Viewer." *Un.org*, 2025, docs.un.org/en/S/RES/2769(2025). Accessed 4 July 2025.

"Document Viewer." *Un.org*, 2025, docs.un.org/en/S/RES/2684(2023). Accessed 6 Aug. 2025.

"Libya | Today's Latest from al Jazeera." *Al Jazeera*, 2025, www.aljazeera.com/where/libya/. Accessed 4 July 2025.

"Libya." *UNDP*, 2023, www.undp.org/libya. Accessed 4 July 2025.

"SMEs in Libya's Reconstruction." *OECD*, 2025, www.oecd.org/en/publications/smes-in-libya-s-reconstruction_9789264264205-en.html. Accessed 4 July 2025.

"The Current Situation in Libya." *United States Institute of Peace*, 24 Feb. 2025, www.usip.org/publications/2025/02/current-situation-libya#:~:text=Libya%20continues%20to%20operate%20without,organizations%20to%20operate%20with%20impunity. Accessed 4 July 2025.

معلومات الاتصال

محمد أبو حلتم (الرئيس)

البريد الإلكتروني: mohamad_abuhaltam@abs.edu.jo

الرقم: 3233 9146 7 962+

عمر طوقان (نائب الرئيس)

البريد الإلكتروني: omar_toukan@abs.edu.jo

الرقم: 8405 9001 7 962+